

اجتماع مع رؤساء اللجان عن مبادرة التعريف الصفرية

يوم الثلاثاء ٢٨ ابريل ٢٠٢٦

عقدت لجنة تنمية العلاقات مع الصين بالجمعية برئاسة السيد/ أحمد منير عز الدين

بحضور:

١. السيد المهندس/ مجد الدين المنزلاوي امين عام الجمعية ورئيس لجنة الصناعة والبحث العلمي
٢. السيد/ مصطفى إبراهيم نائب رئيس لجنة تنمية العلاقات مع الصين
٣. السيد المهندس/ مصطفى سمير النجاري رئيس لجنة الزراعة والري
٤. السيد الأستاذ/ حسانين توفيق رئيس لجنة تكنولوجيا المعلومات
٥. السيد الأستاذ/ عمر السبع نيابة عن السيد الأستاذ/ علاء السبع رئيس لجنة الاستيراد والجمارك

كما حضر الاجتماع الدكتور/ محمد يوسف المدير التنفيذي للجمعية والأستاذة/ داليا يوسف رئيس قطاع العلاقات الدولية وشئون العضوية بالجمعية

وذلك لمناقشة سبل تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين مصر وجمهورية الصين الشعبية في ضوء التطورات الإيجابية الأخيرة في العلاقات الثنائية.

وقد استهل الاجتماع بالتأكيد على أهمية المرحلة الحالية التي تشهد تنامياً ملحوظاً في دور الصين كشريك اقتصادي رئيسي لمصر، خاصة بعد توقيع اتفاقية الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين البلدين في ديسمبر ٢٠٢٤، وما نتج عنها من محاور متعددة للتعاون تشمل تيسير التجارة، وتشجيع الاستثمارات، والتنمية الاقتصادية.

وتناول الاجتماع بشكل رئيسي قرار الجانب الصيني بإعفاء الصادرات المصرية من الجمارك لمدة عامين بدءاً من ١ مايو ٢٠٢٦، حيث تم التأكيد على أن هذه المبادرة تمثل فرصة استثنائية لزيادة حجم الصادرات المصرية إلى السوق الصيني، خاصة في القطاعات التي تتمتع فيها مصر بميزة نسبية، مثل الحاصلات الزراعية، والصناعات الغذائية، والبتروكيماويات، والأسمدة، ومواد البناء، والصناعات الهندسية.

وفي هذا الإطار، شدد الحضور على ضرورة الانتقال من تصدير المواد الخام إلى التوسع في تصدير المنتجات ذات القيمة المضافة، لا سيما في قطاع التصنيع الزراعي، بما يسهم في تعظيم العائد الاقتصادي وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات المصرية.

كما شهد الاجتماع مناقشات موسعة حول أبرز التحديات التي تواجه التعاون مع الجانب الصيني، حيث أشار المشاركون إلى ما يلي:

- ضعف التواجد المصري في المعارض الدولية بالصين
- وقلة البعثات التجارية المصرية مقارنة بالنشاط المكثف للوفود الصينية
- إلى جانب نقص المعلومات المتاحة حول آليات التمويل والتعاون

وهو ما يتطلب تحركاً مؤسسياً أكثر تنظيمياً وتنسيقاً بين مختلف الجهات المعنية.

وتم التأكيد على أن السوق الصيني يمثل فرصة ضخمة نظراً لحجمه الكبير وتنوع احتياجاته، الأمر الذي يستوجب تواجداً مصرياً فعالاً من خلال المشاركة في المعارض الصينية، وعلى رأسها معرض الصين الدولي للاستيراد، وكذلك من خلال بناء شراكات مباشرة مع مجتمع الأعمال الصيني.

وفي سياق متصل، تم التأكيد على أهمية جذب الاستثمارات الصينية إلى مصر وتوطين الصناعات المشتركة، خاصة في ظل ما تمتلكه الصين من خبرات متقدمة في مجالات التصنيع والتكنولوجيا. كما تم طرح أهمية الاستفادة من هذه الشراكات في نقل التكنولوجيا وتطوير قطاعات حيوية مثل الزراعة الذكية، والرقمنة، والطاقة المتجددة، مع الإشارة إلى إمكانية إنشاء صناعات تعتمد على استيراد مكونات من الصين وتجميعها محلياً بهدف إعادة التصدير، بما يعزز من القيمة المضافة داخل الاقتصاد المصري.

كما ناقش الحضور فرص الاستفادة من أدوات التمويل والتسهيلات التي يوفرها الجانب الصيني، بما في ذلك التمويل منخفض التكلفة وآليات ضمان الصادرات، بالإضافة إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه البنوك المصرية والصينية في دعم حركة التجارة والاستثمار، مؤكدين على ضرورة رفع الوعي لدى مجتمع الأعمال بهذه الأدوات وتيسير الوصول إليها.

وتم كذلك التأكيد على أهمية دور التكنولوجيا في دعم الصادرات، من خلال التوسع في استخدام التجارة الإلكترونية، وتنظيم المعارض الافتراضية، وتحسين الخدمات اللوجستية، بما يسهم في تسهيل النفاذ إلى السوق الصيني وتقليل التكاليف.

وفيما يتعلق بالقطاع الزراعي، أشار المشاركون إلى أن قضية الأمن الغذائي تمثل أولوية كبرى بالنسبة للصين، وهو ما يفتح المجال أمام مصر لتعزيز صادراتها في هذا القطاع، مع أهمية تطوير نظم الزراعة الذكية والتوسع في التعاون البحثي والتكنولوجي، فضلاً عن جذب استثمارات صينية في مجالات التصنيع الزراعي بما يحقق قيمة مضافة أعلى. كما تم التأكيد على أهمية دراسة أنماط الاستهلاك داخل السوق الصيني بشكل دقيق لضمان توافق المنتجات المصرية مع متطلبات هذا السوق.

وقد انتهى الاجتماع إلى :

- ضرورة التحرك بشكل سريع ومنظم للاستفادة من الفرص المتاحة خلال فترة العامين التي تغطيها مبادرة الإعفاء الجمركي
- التأكيد على أهمية التنسيق بين القطاع الخاص والحكومة
- العمل على إعداد مذكرة رسمية تتضمن مقترحات عملية يتم عرضها على الجهات المختصة تتضمن:
 - طلب مشاركة مصر كضيف شرف في معرض الصين الدولي للاستيراد،
 - تشكيل لجنة مشتركة لدراسة فرص التعاون في مجالات التجارة والاستثمار.
 - أهمية تنظيم بعثات تجارية إلى الصين،
 - زيادة المشاركة في المعارض الدولية
 - وضع خطة عمل متكاملة تستهدف تعظيم الاستفادة من العلاقات الاقتصادية مع الصين خلال المرحلة المقبلة، بما يحقق مصالح الاقتصاد المصري ويعزز من مكانته في الأسواق الدولية.

التوصيات المقترحة لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين جمهورية مصر العربية وجمهورية الصين

في ضوء ما أسفرت عنه المناقشات خلال الاجتماع المنعقد بمشاركة السادة أعضاء جمعية رجال الأعمال المصريين والخبراء المختصين، وفي إطار الحرص على تعظيم الاستفادة من المبادرات الصينية الأخيرة، وعلى رأسها مبادرة إعفاء الصادرات المصرية من الجمارك لمدة عامين، وفيما يلي مجموعة من التوصيات والمقترحات على النحو التالي:

1. تشكيل لجنة عمل مشتركة تضم ممثلين عن وزارة الاستثمار والجهات المعنية، بمشاركة ممثلين عن جمعية رجال الأعمال المصريين، تتولى دراسة وتحديد السلع والمكونات والخامات التي يمكن استيرادها من الجانب الصيني بما يسهم في دعم الصناعة المحلية، إلى جانب تحديد المنتجات والخدمات ذات الأولوية للتصدير إلى السوق الصيني.
2. تقوم اللجنة المزمع تشكيلها بإعداد وتوفير قاعدة بيانات متكاملة ومحدثة تتضمن الفرص التصديرية والاستثمارية المتاحة في السوق الصيني، مع تحليل دقيق لاحتياجات السوق وأنماط الاستهلاك، بما يساعد الشركات المصرية على التوجه بمنتجات تنافسية تلبى هذه الاحتياجات.
3. أهمية العمل على مشاركة جمهورية مصر العربية كـ"ضيف شرف" في الدورة القادمة لمعرض الصين الدولي للاستيراد، لما يمثله ذلك من فرصة استراتيجية لزيادة نفاذ المنتجات المصرية إلى السوق الصيني وتعزيز الترويج لها على نطاق واسع.
4. التوسع في إدراج المعارض الصينية، وعلى رأسها معرض الصين الدولي للاستيراد، ضمن برامج المساندة التصديرية، بما يسهم في تشجيع الشركات المصرية على المشاركة الفعالة في هذه الفعاليات.
5. التنسيق مع الجانب الصيني لدراسة إمكانية منح مزايا وتسهيلات إضافية للمشاركين المصريين في المعارض الصينية المختلفة، بما يعزز من فرص النفاذ إلى السوق الصيني.
6. دعم وتنظيم بعثات تجارية مصرية إلى الصين بشكل دوري على هامش الفعاليات الاقتصادية أو التجارية الكبرى بالتنسيق مع المجالس التصديرية والجهات المعنية، بهدف تعزيز التواجد المصري بالسوق الصيني وبناء شراكات مباشرة مع مجتمع الأعمال الصيني.
7. تشجيع جذب الاستثمارات الصينية إلى مصر، خاصة في مجالات التصنيع الغذائي، والزراعة، والطاقة المتجددة، والتكنولوجيا، مع العمل على توطيد الصناعات الصينية داخل السوق المصري وتعزيز فرص التصنيع المشترك.
8. التوسع في الاستفادة من أدوات التمويل والتسهيلات التي يوفرها الجانب الصيني، وذلك بالتنسيق مع البنوك والمؤسسات المالية المصرية والصينية، بما يسهم في دعم وتنمية حركة التجارة والاستثمار بين البلدين. ويشمل ذلك الاستفادة من برامج التمويل منخفضة التكلفة، وآليات ضمان الصادرات، وغيرها من الحلول التمويلية المتاحة. كما تؤكد أهمية تنظيم لقاءات وفعاليات تعريفية لمجتمع الأعمال، بهدف رفع مستوى الوعي بهذه الأدوات، وشرح آليات الاستفادة منها، والعمل على تيسير الوصول إليها بما يعزز فرص التعاون الاقتصادي المشترك. وفي هذا الإطار، نرجو التفضل بإفادة الجمعية ببيانات جهات التمويل الصينية ذات الصلة من خلال المكاتب التجارية المصرية في بكين وشنغهاي، مع التكرم بتيسير سبل التواصل معها بما يخدم أهداف التعاون المشترك.
9. العمل على تفعيل اتفاقية تبادل العملات بما يدعم تنافسية المنتجات المصرية في السوق الصيني.
10. دعم التحول نحو تصدير المنتجات ذات القيمة المضافة بدلاً من المواد الخام، خاصة في القطاع الزراعي، من خلال تشجيع الاستثمار في التصنيع الزراعي والغذائي.

١١. تعزيز استخدام التكنولوجيا الحديثة في دعم التجارة، من خلال التوسع في التجارة الإلكترونية، وتنظيم المعارض الافتراضية، وتطوير الخدمات اللوجستية المرتبطة بالتصدير.
١٢. تعزيز التعاون مع المؤسسات الإعلامية في الصين، بهدف نشر مواد إعلامية وبرامج تعريفية تسلط الضوء على المنتجات والخدمات المصرية، بما يسهم في زيادة الوعي بها لدى المستهلك الصيني .
١٣. دعم التعاون مع مراكز البحوث الزراعية، والعمل على رفع جودة المنتجات الزراعية المصرية، بما يتوافق مع متطلبات ومعايير السوق الصيني، لتعزيز فرص التصدير.
١٤. إعداد خطة عمل متكاملة ومحددة الإطار الزمني للاستفادة من مبادرة الإعفاء الجمركي خلال فترة العامين، بما يضمن تحقيق أقصى استفادة ممكنة للاقتصاد المصري.
١٥. التأكيد على أهمية تعزيز التواصل مع منظمات الأعمال الصينية الموقعة على اتفاقيات تعاون مع جمعية رجال الأعمال المصريين، بهدف الترويج للمنتجات المصرية ذات الفرص التصديرية إلى السوق الصيني، والعمل على فتح قنوات تسويقية فعّالة تسهم في نفاذها وزيادة تواجدها داخل السوق الصيني.
١٦. التحرك بشكل مؤسسي أكثر تنظيمًا وتنسيقًا بين مختلف الجهات المعنية
١٧. النظر في منح إعفاءات جمركية لمكونات ومستلزمات مشروعات الطاقة الجديدة والمتجددة التي يتم تصنيعها محليًا، وذلك انساقًا مع توجهات الدولة نحو تعزيز الاعتماد على مصادر الطاقة النظيفة، وربط منح التراخيص للمصانع الجديدة بالتزامها بتوفير ما لا يقل عن ٢٥٪ من احتياجاتها التشغيلية من مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة.